سوريا اليوم

تيار التغيير الوطني NATIONAL CHANGE PARTY

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا | العدد: 311 | الخميس 2014/1/9

123 شهيدا بنيران قوات الأسد والجيش الحر يقاتل داعش والنظام

قالت لجان التنسيق المحلية في سوريا أنها ومع انتهاء يوم أمس الأربعاء استطاعت توثيق مئة وثلاثة وعشرين شهيداً بينهم تسعة سيدات، وأربعة عشر طفلاً، وأضافت اللجان أن خمسة وثمانين شهيداً قضوا في حلب، بالإضافة إلى تسعة شهداء في كل من درعا وإدلب، وستة شهداء في كل من دمشق وحمص وحماة، وشهيد في كل من الرقة واللاذقية. وقالت مصادر إعلامية إن معارك عنيفة اندلعت في مدينة الباب وبلدة رتيان بريف حلب بعد اقتحامهما من قبل "داعش"، فيما اقتحمت الجبهة الإسلامية مدينة الدانا بريف إدلب، كما اندلعت معارك عنيفة في بزاعة وحريتان بريف حلب بين التنظيم والجبهة. وتمكنت الجبهة الإسلامية من السيطرة على قرى كفر ناصح بريف حلب الشمالي.

كما تمكنت كتائب المعارضة من السيطرة على مستشفى الأطفال الذي كان يتخذه التنظيم مقرا رئيسيا له في المدينة، وحررت نحو ثلاثمائة معتقل كانوا فيه، كما انسحب مقاتلو الدولة الإسلامية من حي الإنذارات بحلب عقب اشتباكات مع مقاتلي جماعات إسلامية وكتائب المعارضة أسفرت عن مصرع عشرة مقاتلين من هذه الأخيرة.

هذا فيما اتهم ناشطون سوريون تنظيم "داعش" بارتكاب مجزرة بمقرهم في حلب، راح ضحيتها عشرات المعتقلين وأن من بين القتلى ناشطين إعلاميين ومدنيين ومقاتلين في الجيش السوري الحر كانوا أسرى لديه في المدينة. وقال ناشطون إن عددا من الأشخاص قتلوا وجرحوا إثر تفجير "داعش" سيارتين ملغمتين في مدينة الباب بريف حلب، كما لقي مقاتلان من المعارضة حتفهما في اشتباكات مع مقاتلي الدولة الإسلامية ببلدة الدانا بريف إدلب الشمالي، وقتل زميل لهما في بلدة حريتان، كما سقط قتلى وجرحى جراء تفجير تنظيم الدولة الإسلامية سيارة ملغمة في مقر لحركة أحرار الشام المنضوية في الجبهة الإسلامية في مدينة الميادين بريف دير الزور. يأتي ذلك ضمن اشتباكات بين الجانبين في حلب وإدلب والرقة باستخدام أسلحة ثقيلة ومدفعية، في حين توعد المتحدث الرسمي باسم " داعش" بسحق مقاتلي المعارضة المدعومين من الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي قال المتحدث إن أعضاءه أصبحوا "هدفا مشروعا" لمقاتلي تنظيمه.

وتأتي هذه المعارك بين كتائب المعارضة و"داعش" في الوقت الذي تدور فيه معارك عنيفة بين جيش النظام السوري وقوات المعارضة المسلحة على أكثر من جبهة.

ففي منطقة الجيدور بريف محافظة درعا سيطرت قوات المعارضة على خمسة حواجز تابعة للجيش النظامي، كما قامت طائرات مقاتلة بقصف مدرسة في بلدة صيدا، ما أسفر عن مقتل شخص وجرح آخرين، وفي إنخل لقي أربعة أطفال حتفهم وجرح آخرون في قصف ببراميل متفجرة. وقد أسفر القصف عن دمار واسع في المباني السكنية.

وفي ريف دمشق تجددت الاشتباكات بين مقاتلي المعارضة وقوات النظام في محيط إدارة الدفاع الجوي الواقعة بين جرمانا والمليحة. وبث ناشطون صورا لما قالوا أنه استهداف لمبنى تتحصن فيه قوات النظام، وفي داريا بث ناشطون صورا لبرميل متفجر ألقته إحدى مروحيات النظام على المدينة دون أن ينفجر. وفي حلب قتل 15 شخصا على الأقل في قصف للقوات السورية النظامية على بلدة تل رفعت الأربعاء، وقال مراسل الجزيرة إن طائرات النظام استهدفت مدرسة في بلدة تل رفعت شمال حلب، مما قد يرفع عدد القتلى.

الائتلاف يعتبر استقالة ثلث أعضائه انقلابا فاشلا

وصف عضو بارز في الائتلاف الوطني السوري ما جرى في اليومين الماضيين

بمحاولة انقلاب فاشلة، لأن هناك من يحاول تعطيل عمل الائتلاف ببث الشائعات.

أكد مصدر سياسي بارز في الائتلاف الوطني السوري المعارض لموقع "ايلاف" أن جميع الشائعات التي أطلقت في اليومين الماضيين حول رسالة للائتلاف إلى الأمم المتحدة بالموافقة على حضور مؤتمر جنيف 2 محض افتراء، ومحاولة من بعض الأعضاء المنسحبين للتشويش على عمل الائتلاف، في محاولته رأب الصدع في هذه المرحلة الحساسة والدقيقة، والمضي قدمًا نحو جنيف 2 ضمن ثوابته الواضحة. وقال المصدر إن الائتلاف الوطني أرجأ قراره حول جنيف 2 بعد التعطيل الذي قام به بعض الأعضاء في محاولة انقلاب فاشلة.

من جانبه، قال بدر جاموس، أمين عام الائتلاف الوطني السوري المعارض، لـ"ايلاف" إن قرار المشاركة في مؤتمر جنيف 2 لحل الأزمة السورية يرتبط بالاستجابة لطلب الائتلاف على المحددات التي طالب بها أعضاؤه.

وأشار إلى أن هذا ما ستتم المطالبة به في مؤتمر أصدقاء سوريا المقرر عقده في باريس في 12 كانون الثاني/يناير الجاري، الذي سيشارك فيه الائتلاف.

وبعد أكثر من 48 ساعة من النقاشات الحادة بين أعضائها المجتمعين في إسطنبول، بعد احتجاج كتلة مصطفى الصباغ على نتائج انتخابات الرئاسة والأمانة العامة، قررت الجمعية العامة للائتلاف تعليق المداولات، وعقد اجتماع آخر في 17 من الشهر الجاري، قبل أيام من جنيف 2.

أعلنت الهيئة الرئاسية للائتلاف، في بيان تلقت " إيلاف" نسخة منه، عن رغبتها في رجوع المنسحبين من الائتلاف عن قرارهم, والعودة إلى صفوف الائتلاف الذي يؤكد حرصه على وجود كامل أعضائه فيه، واستمرارهم في خدمة أهداف الثورة السورية، خصوصًا في هذا الظرف العصيب الذي تحتاج فيه المعارضة السورية إلى أقصى درجات الوحدة في مواجهة نظام القتل والتدمير والتهجير، ومن أجل إقامة نظام ديمقراطي يحقق الحرية والعدالة والمساواة لكل السوريين بعد إسقاط نظام الاسد.

ومنحت الهيئة الرئاسية " الزملاء المنسحبين فرصة العودة عن قرار انسحابهم من الائتلاف خلال أسبوع". وأشار البيان إلى أن الهيئة العامة لم تبحث موضوع مؤتمر جنيف 2، "ولم تقرر بعد مشاركتها من عدمها في المؤتمر".

وبينت أن انتخابات الهيئة الرئاسية جرت في جو من التقاليد الديمقراطية والشفافية، وأن المنافسة الحرة في الترشيح والانتخاب مورست بأعلى قدر من المسؤولية، وبإشراف مباشر من اللجنة القانونية في الائتلاف، وهي لجنة ما زالت تمارس عملها منذ تسميتها بتاريخ تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في العام الماضي.

وشدد البيان على أن ادعاءات المنسحبين من الائتلاف بأنهم انسحبوا على خلفية الموقف من جنيف 2 لا تمت إلى الحقيقة بصلة. إيلاف.

رئاسة الائتلاف الوطني توضح للرأي العام حول الاستقالات الأخيرة

أصدر ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السوري بيانا توضيحيا حول الأحداث الأخيرة التي استقال فيها 44 عضوا عقب الانتخابات الأخيرة حيث قال: ما إن أتمت الهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة العملية الديمقراطية بانتخاب الهيئة الرئاسية الجديدة للائتلاف، والتي أبدى الفائزون فيها رغبتهم وحرصهم الجاد على العمل المشترك في كل الأحوال، حتى فوجئت الهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خلال اجتماعات دورتها الحالية في اسطنبول بإعلان بعض الزملاء الأعضاء نيتهم بالانسحاب من عضوية الائتلاف، وتردد عبر وسائل الإعلام أن السبب في انسحاب الزملاء هو الموقف من مشاركة الائتلاف في مؤتمر جنيف2، ومجريات العملية الانتخابية لهيئة الرئاسة في الائتلاف.

وأضاف البيان أنه "وإزاء هذا التطور، كلفت الهيئة العامة للائتلاف الهيئة الرئاسية بإصدار بيان يشرح ملابسات ماحدث، ويهمنا في هذا السياق القول، إن الهيئة العامة للائتلاف في دورتها الحالية لمّا تبحث بعد موضوع مؤتمر جنيف2، ولمّا تقرر بعد مشاركتها من عدمها في المؤتمر، كما نبين أن انتخابات الهيئة الرئاسية، جرت في جو من التقاليد الديمقراطية والشفافية، وأن المنافسة الحرة في الترشيح والانتخاب، مورست بأعلى قدر من المسؤولية وبإشراف مباشر من اللجنة القانونية في الائتلاف، وهي لجنة مازالت تمارس عملها منذ تسميتها بتاريخ تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في العام الماضي. وبالتالي فإن تلك الادعاءات لا تمت إلى الحقيقة بأي صلة".

وأضاف البيان أن الهيئة الرئاسية للائتلاف وهي تتابع موقف الزملاء المنسحبين، تود أن تعلن رغبتها في رجوعهم عن قرارهم، والعودة

إلى صفوف الائتلاف الذي يؤكد حرصه على وجود كامل أعضائه فيه واستمرارهم في خدمة أهداف الثورة السورية خصوصاً في هذا الظرف العصيب الذي تحتاج فيه المعارضة السورية والائتلاف الوطني إلى أقصى درجات الوحدة في مواجهة نظام القتل والتدمير والتهجير. ومن أجل إقامة نظام ديمقراطي يحقق الحرية والعدالة والمساواة لكل السوريين بعد إسقاط نظام الاسد.

كما منحت الهيئة الرئاسية بموجب البيان المنسحبين فرصة العودة عن قرار انسحابهم من الائتلاف خلال أسبوع. وأكدت الهيئة الرئاسية وبتكليف من الهيئة العامة أن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة مستمر في المسير نحو تحقيق أهداف الثورة من أجل الحرية والكرامة.

قائمة المستقيلين من الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة

صدر بيان أعده أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذين انسحبوا من تشكيلة الإئتلاف، متضمنا أسماء الكتل التي أعلنت انسحابها، وأسماء 44 عضوا وقعوا على البيان.

وقد تقرر عقد مؤتمر صحفي في 14 كانون الثاني/ يناير المقبل، يعلن فيه الموقعون على البيان انسحابهم من الائتلاف، بعد أن كان مقررا، أن يعقد أول أمس الثلاثاء، إلا أن المشاورات اقتضت تأجيله.

ومن بين الموقعين على البيان، الأمين العام السابق الخاسر في الانتخابات الأخيرة، مصطفى الصباغ، والناطق باسم هيئة أركان الجيش الحر، لؤي مقداد، وممثلي الائتلاف في تركيا، خالد خوجا، وفي قطر، نزار الحراكي، وشخصيات أخرى.

وكان مصدر مطلع في الائتلاف قد كشف أن 5 أشخاص من أعضاء الائتلاف وهم كمال اللبواني، وسميرة مسالمة، ويحيى الكردي، وخالد خوجا، وزياد حسن، قدموا استقالاتهم مكتوبة، وبشكل رسمي إلى الهيئة العامة، أما باقي المنسحبين فلم يقدموا استقالاتهم خطياً، نظراً لأن عليهم الرجوع إلى الكتل التي يمثلونها لاتخاذ القرار.

وقد جاء في نص البيان الذي أصدره المستقيلون بتاريخ 2014/1/6:

إننا نحن الكتل الممثلة لقوى الداخل والحراك الثوري العسكري والمدني، نعلن أن الأمانة التي نحملها من دماء وشهداء وصراخ معتقلاتنا وآهات معتقلينا وآلام جراحنا، يحتم علينا أمام شعبنا وأمام التاريخ أن نعلن انسحابنا من الائتلاف الوطني نظراً لخروج الائتلاف عن ثواب الثورة السورية المباركة وأهدافها، وبعد انسداد وفشل كل المحاولات لإصلاح هذا الجسم السياسي وانفصاله عن الواقع وعجزه عن تحمل مسؤولياته وبُعده عن تمثيل القوى الثورية والمدنية في سوريا.

وأسماء الكتل المنسحبة: الحركة التركمانية، المنتدى السوري للأعمال، المجالس المحلية، المجلس الأعلى لقيادة الثورة السوري، أعضاء من هيئة الأركان، شخصيات وطنية مستقلة، كتلة الحراك الثوري، كتلة الحراك الثوري المستقل في المجلس الوطني السوري.

أما الأسماء فجاءت كالتالي: أنس عيروط، جلال خانجي، جمال الورد، جواد أبو حطب، خالد العلي، خالد خوجة، خالد مثبوت، داوود آل سليمان، رياض الحسن، رياض حجاب، زياد الريس، زياد حسن، سليم الخطيب، سليمان الحراكي، سميرة مسالمة، سيبان أحمد، عبد الإله فهد، عبد المالك كيخيا، عدنان رحمون، فؤاد علوش، فيصل الشامي، كمال اللبواني، لؤي مقداد، محمد الشعار، محمد مصطفى ملا رشيد، محمد محمد صفوان جندلي، محمد قداح، مصطفى صباغ، حسين السيد، محمد عبد السلام السيد، محمد الدغيم، محمد أبو الخير شكري، محمد خير الوزير، محمد يحيى مكتبي، مصطفى العلي، مصطفى سخطة، مصطفى شلش، مهند عيسى، نزار الحراكي، نصر الحريري، واصل الشمالي، ياسر الفرحان، يامن الجوهري، يحيى الكردي.

الكرد يستعدون لأجراء انتخابات تشريعية

صوت المجلس التشريعي الكردي المؤقت في جلسته الثانية، يوم الثلاثاء، والتي عقدت في مدينة عامودا، على وثائق مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية المقدمة من هيئة أنجاز الوثائق التي شكلها حزب الاتحاد الديمقراطي PYD بالتحالف مع قوى وأحزاب أخرى. وصادق المجلس على مشروع العقد الاجتماعي، هيكلية الإدارة، النظام الانتخابي. تمهيداً لإجراء انتخابات تشريعية في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال شرق سوريا.

وفي تصريح صحفي لموقع "كلنا شركاء" أكد طلال محمد سكرتير حزب السلام الديمقراطي الكردي أن المجلس قرر تشكيل مفوضية عليا للانتخابات، مستقلة من المختصين للبدء

بالتحضير لإجراءات انتخابية خلال مدة لا تزيد عن الشهر. وأضاف محمد قررنا تشكّيل مجلس تنفذي مؤقت بشكل توافقي وتعددي، مؤلف من رئيس ونائبين وعدد من الهيئات التنفيذية منوهاً بالوقت نفسه أنّ هذا المجلس التشريعي المؤقت يقوم بمهام المجلس التشريعي للإدارة الذاتية الديمقراطية لمدة أربعة أشهر من تاريخه، لحين البدء بانتخابات ديمقراطية من أجل مجلس تشريعي مدته أربع سنوات.

من ناحية ثانية، شكّك اتحاد الديمقراطيين السوريين بالخطوة؛ وأتهمها أنها باتجاه الانفصال؛ وتساءل الاتحاد في بيان له ليس ما سيقوم منطقة إدارة ذاتية، بل هو شيء يتخطى ذلك، وإلا ما حاجة منطقة إدارة مؤقتة إلى دستور وقانون انتخابي؟. وأرف البيان أنه لماذا تعتبر الإدارة مرجعية تنفيذية ستبني المؤسسات، في حين شكلت حكومة مؤقتة يفترض أن تتولى هي مسؤولية بناء هذه المؤسسات، هنا كما في بقية مناطق سوريا ؟.

وحذر الاتحاد من الخطوة مؤكداً أنه لماذا تحتاج إدارة مؤقتة إلى هيئة تشريعية هي ما يسمى مجلس شعب غرب كردستان مخولة بإصدار دستور خاص بالمنطقة، وكم دستور سيكون في سوريا الحرة؟. بحسب بيان اتحاد الديمقراطيين السوريين نُشر بتاريخ: 2013/11/25.

من جانبه يرى عضو هيئة أنجاز مشروع الإدارة الذاتية الكردية طلال محمد أنّ الكرد انتهوا من مرحلة التحضير وبدؤوا بمرحلة جديدة من خلال بناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي يكون نموذجاً لسوريا المستقبل بشكل عام ولمناطق غرب كردستان بشكل خاص.

وأعرب محمد أنّ المناطق الكردية حافظت خلال الثلاث السنوات الأخيرة على العيش المشترك والسلم الأهلي بين جميع مكوناته من كرد وعرب وسريان آشوريين وأرمن وشيشان.

وحذرَ محمد عضو المجلس التشريعي المؤقت أنّ الهجمات الهمجية الإرهابية المتطرفة التابعة للدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" لم تأتي بالصدفة؛ فهذا الكم من الإرهابيين ومن العتاد والعدة إنما لضرب مكتسبات مكونات غرب كردستان.

من جهته، أعتبر اتحاد الديمقراطيين السوريين الذي يترأسه المعارض السوري ميشال كيلو عضو الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري، أنه ما معنى اعتبار القوات الأمنية الكردية (مؤسسة وطنية)، ولما لا يجوز لغيرها من قوى سورية مسلحة دخول (أرض شعب غرب كردستان)، حسب ما يفهم من إعلان الإدارة التي تسمي نفسها مؤقتة.

ويرفض حزب الاتحاد الديمقراطي قيام أي قوة عسكرية أخرى في المنطقة ذات الأغلبية الكردية بحجة وجود وحدات الحماية الشعبية (YPG) التابعة للهيئة الكردية العليا المعطلة، ووضح المهندس حكم خلو عضو مكتب العلاقات الدبلوماسية لحركة (TEV DAM) أنّ وحدات حماية الشعب تشكلت في نهاية عام 2011، ولها نظام داخلي وأسس وأهداف وشُكلت لحماية مناطقنا بكل مكوناتها، وأعلنت التزامها بكافة القوانين والمواثيق الدولية ومعاهدة جنيف بشأن الحرب والسلم وأكد خلو عضو ديوان المجلس التشريعي المؤقت أنّ هذه القوات تمارس حق الدفاع المشروع عن مناطقنا المحررة بكل مهنية واخلاقية عالية ضد كل من يريد التدخل في هذه المناطق سواء من النظام أو من الكتائب التكفيرية مثل داعش والنصرة .

في سياق متصل استنكرت الامانة العامة للمجلس الوطني الكردي المنضم حديثاً للائتلاف الوطني، بيان اتحاد الديمقراطيين وبيان الائتلاف في هذا الشأن وبعض القوى المعارضة التي اتهمت الخطوة بالانفصال؛ وجاء في بيانهم نوضح أن أدارة مرحلية حاجة موضوعية في ظلّ الظروف الاستثنائية الناشئة في البلاد وكنا شريكاً في صياغة مسودة هذا المشروع.

وعن أسباب عدم انضمام المجلس الكردي للاجتماعات التحضيرية للمشروع، أكد البيان تسرع "مجلس شعب غرب كردستان" إعلان الخطوة حّال دون الوصول إلى توافق وعدم مشاركة المجلس الوطني الكردي في هذا الإعلان.

الجبهة الإسلامية تحظر تشكيل كتائب جديدة

أعلنت كبرى فصائل المعارة المسلحة في شمال سوريا "الجبهة الإسلامية" اتخاذ بعض الإجراءات التي تحد من انتشار القتال بينها وبين تنظيم داعش .

حيث منعت الجبهة مداهمة أو اقتحام أي منزل بدون إذن رسمي من الهيئة الشرعية في المدينة سواء كان قاطنو هذا المنزل من تنظيم داعش أو غيرها.

كما منعت تشكيل كتائب أو ألوية جديدة تحت أي مسمى كان وطلبت ممن يرغب بالقتال أن ينضم إلى إحدى الفصائل الموجودة حاليا.

كما عدت الجبهة الإسلامية أن الهيئة الشرعية في المدينة هي المرجع الوحيد والرئيس لكل الأمور المدنية. كلنا شركاء.

جبهة ثوار سوريا تدعو أمير داعش لجلسة تحكيم علنية مصورة

دعت جبهة ثوار سوريا أمير دولة العراق والشام أبو بكر البغدادي إلى الجلوس مع كافة فصائل الجيش الحر المقاتلة لجلسة مع كافة فصائل الجيش الحر المقاتلة لجلسة علنية مصورة فيها علماء من أشراف علماء الجهاد في بلاد الشام من مهاجرين وأنصار للبت في الخلافات والتجاوزات التي تقوم بها الدولة على مختلف الكتائب.

وأمهلت الجبهة في بيان لها، أمير داعش البغدادي 24 ساعة للرد على هذا المقترح.

وشكرت جبهة ثوار سوريا في بيانها جبهة النصرة والجبهة الإسلامية، وهيئة حماية المدنيين، وجيش المجاهدين الذين شاركوا في رد الظالم عن ظلمه.

كما ثمنت جبهة ثوار سوريا دور جبهة النصرة ولواء الحق في مبادرتهم من أجل حقن دماء المسلمين. كلنا شركاء.

"داعش" استخدمت أساليب تعذيب مع المعتقلين لا تختلف عن أساليب المخابرات

عرض ناشطون تسجيل مصور لعدد من المعتقلين والأسرى المحررين الذي كانوا في قبضة " داعش" تحدثوا فيه عن أساليب التعذيب من شبح وقلع أظافر واستخدام الكهرباء وغيرها من الأساليب التي لا تختلف بشي عما يفعله النظام في معتقلاته.

كما كشف الأسرى عن مشاهداتهم لتصفية أربعة أشخاص بينهم طفل بعد تعذيبهم وتكفيرهم وإجبارهم على الاعتراف بالاغتصاب، لم يغفر لهم كونهم ينتمون للثوار ويقاتلون ضمن الفصائل المعارضة للنظام.

يشار بأن المقاتلين ضد " داعش" استطاعوا منذ يومين تحرير نحو ٥٠ معتقل فيما يتحدث الناشطون عن وجود نحو ١٥٠٠ معتقل لدى "داعش" معظمهم من الناشطين والثوار.

النظام يسعى لشراء انتصار عبر "صفقة الراهبات" والثوار يرفضون المساومة

غابت كل المعلومات عن القلمون والمعركة التي نسجها "حزب الله" وإعلامه في مخيلة اللبنانيين، ففي فترة ليست ببعيدة كانت تلك المعركة بالنسبة إلى البعض خطوة فاصلة لانتصار النظام السوري على الثوار وثورتهم، وفي بعض التقارير تغيرت معادلات إلى حد إعلان انتهاء الثورة في حال سيطر النظام على القلمون، ومنهم من تحدث عن أحوال طقس وانتظار الثلج ومنهم تحدث عن تحضيرات للدخول بقوة إلى "جنيف 2" وعن انتصارات "دون كيشوتية" لا تترجم سوى في مخيلة الطامحين إليها.

رغم الهدوء الذي يسود هذه المنطقة، تبقى الأمور مفتوحة على كل الاحتمالات نظرا للحرب التي تعيشها سوريا وعمليات الكر والفر التي تسيطر على أجواء المعارك بين الكتائب المعارضة والنظام، ويبقى أيضا الأهم حال راهبات معلولا ومصيرهن، فما الجديد؟

مدير المركز الإعلامي في القلمون وعضو الهيئة العامة للثورة السورية عامر القلموني أعاد سبب هدوء جبهات القلمون إلى "انكسار قوات النظام وانشغاله بمعارك عدرا التي شكلت نقطة تحول، علماً ان النظام لم يكن اساساً قادرا على خوض معركة القلمون إلا أنه حاول اختراق " النقاط الأضعف" فيها وهما "النبك وقارة" ومن ثم توقف عن التقدم مصوراً نفسه في موقع المنتصر"، وأوضح في أحدث تصريح له إن "النظام سيطر على مدن قارة والنبك شمال القلمون أما باقي المدن فهي محررة بمعظمها وتخضع بأكملها لسيطرة الثوار وتنحسر سيطرته على كل من قارة والنبك". وحول وجود اشتباكات بين داعش والثوار يقول القلموني "حتى الآن لا معارك جانبية في القلمون باستثناء بعض المشاورات والاستجوابات والتحري عن عناصر داعش وقاداتها في المنطقة ولكن لا مواجهات مسلحة بين الطرفين".

وبالنسبة إلى اتهام القلمون بتصدير الإرهاب إلى لبنان، قال: " مصادر صحيفة الوطن السعودية تحدثت منذ أكثر من شهرين عن افتعال تفجيرات في الداخل اللبناني للتحريض على منطقة القلمون على انها مصدر الإرهاب وهو ما حدث فعلاً ولكن من يرسل مقاتليه إلى الداخل السوري هو المتهم الاول بالإرهاب وهو من يصدر الإرهاب وهو اخر من يحق له التحدث عن الإرهاب".

أما عن الأوضاع في معلولا، فأشار القلموني إلى أن هذه البلدة "لا زالت تتعرض لقصف عنيف من قبل قوات الاسد حتى باتت زائلة المعالم لشدة القصف الذي لم يتوقف منذ ان

تم تحريرها، وهي لا زالت بقبضة الثوار في شكل كامل".

وماذا عن مصير الراهبات؟ أجاب لموقع "عمس السير": "النظام يقدم عبر شخصيات مختلفة تتبع له في شكل أو بآخر عروض مغرية للجيش الحر والعناصر المشاركة في تحرير معلولا والمسؤولة عن مصير الراهبات من مال وغيره لتحويل الامر إلى مجرد صفقة أو مادة اعلامية يستغلها النظام السوري كما استغل ورقة الاقليات للضغط على الغرب ولتحويل الثورة السورية إلى حرب اهلية تستهدف اقليات الشعب السوري"، وأضاف: "من المستحيل اعادة الراهبات إلى الكنيسة في معلولا فهدوء الجبهات لا يعني أنها آمنة فالقصف لا يكاد يتوقف على مدينة معلولا وهو لا يميز كنائس ولا مساجد بالتالي الجيش الحر معني بتأمين حماية الراهبات وعدم ارسالهم إلى الموت المحتم".

وفي شأن عودة المعارك إلى القلمون، قال القلموني لموقع "عكس السير": "النظام غير قادر على السيطرة على المناطق التي دخلها وأعتقد قريباً أن عمليات القلمون ستعود ولكن بمبادرة من الثوار لا من النظام".

أصدقاء سوريا يجتمعون الأحد وسط انقسامات في المعارضة

من المقرر أن يجتمع وزراء خارجية 11 دولة من مجموعة "أصدقاء سوريا" يوم الأحد المقبل في باريس مع الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، وذلك قبل عشرة أيام من مؤتمر السلام المقرر عقده في 22 يناير/كانون الثاني بسويسرا، وذلك في وقت أجلت فيه المعارضة السورية حسم مشاركتها في المؤتمر المذكور.

وقال مصدر دبلوماسي إن هذا الاجتماع الذي سيعقد في مقر وزارة الخارجية الفرنسية بباريس سيحضره وزراء الدول الـ11 تقريبا (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتركيا والسعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن)، وسيمثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية برئيسه أحمد الجربا بحسب المصدر ذاته.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في حديث صحفي بعد تأكيده لاجتماع الأحد "إن أردنا تلافي الأسد من جهة والقاعدة من جهة أخرى، ومواجهة المتطرفين مع كل التبعات المريعة على المنطقة، يجب دعم المعارضة المعتدلة".

وأوضح الوزير الفرنسي أنه سيترأس لقاء الدول الـ11 " التي تشكل قلب الدعم للمعارضة المعتدلة". وأضاف " إن الهدف من مؤتمر جنيف 2 هو تحديدا السعي إلى تشكيل حكومة انتقالية باتفاق بين بعض عناصر النظام وهذه المعارضة المعتدلة. وهذا لن يكون بالتأكيد أمرا سهلا".

وجاء الإعلان عن هذا الاجتماع في وقت قررت فيه الهيئة العامة للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية تأجيل حسم مشاركتها في مؤتمر جنيف 2 إلى يوم 17 يناير/كانون الثاني الجاري بسبب الخلافات بين أعضاء الائتلاف.

كما جاء قرار الهيئة بعد توزيع المجلس الوطني السوري قرارا على أعضاء الائتلاف يهدد فيه بالانسحاب من الائتلاف ككتلة واحدة في حال موافقة الأخير على المشاركة في جنيف 2، وفق ما أفاد به مصدر مطلع في المجلس.

ويأتي تهديد انسحاب أعضاء المجلس الوطني الـ28 بعد إعلان أربعين عضوا انسحابهم الاثنين الماضي من الائتلاف البالغ عدد أعضائه 121 عضوا. وقد أكد مصدر من الائتلاف أن الأعضاء الأربعين قاموا بهذه الخطوة لأسباب في مقدمتها قبول الائتلاف المشاركة في جنيف 2 دون الحصول على أية ضمانات.

في هذه الأثناء وزعت بريطانيا مشروع بيان على أعضاء مجلس الأمن الدولي يدين تصاعد العنف في سوريا.

ويدين البيان العنف من قبل جميع الأطراف، لكنه يشير على وجه الخصوص إلى الغارات الجوية اليومية التي تشنها الحكومة السورية على مدينة حلب التي خلفت أكثر من سبعمائة قتيل وأكثر من ثلاثة آلاف جريح بحسب البيان الذي يدين القصف العشوائي باستخدام البراميل المتفجرة وصواريخ سكود.

ويطالب المشروع جميع الأطراف بالتنفيذ الفوري للبيان الصادر عن مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول الماضي بشأن الأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

منظمة "حظر الأسلحة الكيميائية" تحث النظام على تسريع تسليم مخزونه

دعت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تشرف على تدمير مخزون سوريا من المواد السامة، حكومة الأسد إلى الإسراع في تسليم ما تبقى من مواد كيميائية.

وكان النظام قد حمّل، الثلاثاء، أول شحنة من المواد الأكثر سُمّيّة في سفينة دنماركية بعد تأخير أسبوع عن الموعد النهائي المحدد لنقل هذه المواد من سوريا بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر.

وينبغي على حكومة النظام، حسب المواعيد المتفق عليها، الانتهاء بحلول نهاية آذار/مارس المقبل من تسليم ما يُسمى "المواد الكيميائية ذات الأولوية القصوى"، ومنها نحو 20 طناً من غاز الخردل، واستكمال القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية بحلول نهاية حزيران/يونيو.

وقال المتحدث باسم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مايكل لوهان، يوم أمس الأربعاء: "نحن نحث الحكومة السورية على تكثيف جهودها كي نتمكن من إتمام الجزء الحساس في هذه المهمة في أقرب وقت تسمح به الظروف".

وتابع: "يسعدنا أن نرى بعض الحركة أخيراً. ونأمل بأن تستمر هذه الحركة بانتظام على مدى الأسابيع القليلة القادمة كي نتمكن من إخراج هذه المواد الكيميائية من البلاد بأسرع ما يمكن".

وكانت سوريا أبلغت المنظمة بأن لديها 1300 طن من الأسلحة الكيميائية وتقوم بنقلها براً إلى ميناء اللاذقية كي يتسنى شحنها على سفن لتدميرها في الخارج.

وستجري معالجة الجزء الأكبر من المواد الكيميائية على متن سفينة الشحن الأمريكية "كيب راي" التي جرى تجهيزها لإبطال مفعول نحو 560 طناً من المواد السامة الأشد خطورة.

وسترسل المواد المتبقية إلى محطات تجارية لمعالجة النفايات السامة من بينها محطة في إنجلترا.

جولة جديدة لجون كيري محورها النزاع في سوريا و"جنيف 2"

يبدأ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، يوم السبت المقبل جولة جديدة، تشمل باريس والكويت محورها النزاع السوري، وذلك قبل أسبوعين من انعقاد مؤتمر للسلام في هذا البلد، وفق ما أعلنت الخارجية الأمريكية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية جنيفر بساكي، إن "كيري سينتهز فرصة وجوده في فرنسا لمناقشة عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين مع وفد من الجامعة العربية".

وسيشارك كيري الأحد في اجتماع جديد لمجموعة أصدقاء سورية، مع أعضاء الائتلاف السوري المعارض.

وسيعقد هذا الاجتماع في مقر الخارجية الفرنسية في باريس، بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الـ11 الأعضاء في المجموعة (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وتركيا والسعودية والإمارات، وقطر ومصر والأردن)، كما أعلن مصدر ديبلوماسي في باريس.

والاثنين، سيلتقي كيري في باريس نظيره الروسي سيرغي لافروف، لبحث احتمال مشاركة إيران في مؤتمر جنيف 2 الذي يبدأ في 22 كانون الثاني/يناير في مدينة مونترو، بحسب بساكي.

وسيتواصل المؤتمر اعتباراً من 24 كانون الثاني/يناير، بين الوفود السورية المعنية برعاية موفد الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي. لكن المعارضة السورية أرجأت حتى 17 كانون الثاني/يناير، اتخاذ قرار في شأن المشاركة في المؤتمر أو لا.

وفي 15 كانون الثاني/يناير، ينتقل كيري إلى الكويت، ليحضر مؤتمر الدول المانحة الذي يطمح إلى رصد 6.5 بلايين دولار للمدنيين السوريين المتضررين من النزاع.

القضاء اللبناني يطالب بإعدام 14 لبنانيا وسوريا من جبهة النصرة

طلب القضاء اللبناني، يوم أمس الأربعاء، بعقوبة الإعدام لـ14 لبناني وسوري ينتمون إلى جبهة النصرة لقيامهم بأعمال إرهابية، آخرها كان استهداف موكب لحزب الله شرقي لبنان في شهر يوليو/ تموز الماضي.

وأصدر قاضي التحقيق العسكري عماد زين قرارا اتهاميا يطلب فيه عقوبة الإعدام إلى أعضاء مجموعة جبهة النصرة الـ14، بينهم سبعة موقوفين، بجرم تأليف مجموعة مسلحة والقيام بأعمال إرهابية بواسطة المتفجرات وآخرها تفجير عبوة ناسفة استهدفت موكبا لحزب الله في منطقة المصنع مطلع شهر تموز الماضي.

وسطّر زين مذكرات بحث وتحر دائم بحق سبعة آخرين مجهولي كامل الهوية وأحال الملف مع الموقوفين على المحكمة العسكرية الدائمة لمحاكمتهم.

وكشف مصدر قضائي أن المجموعة تنتمي إلى جبهة النصرة وعناصرها يقاتلون في الداخل السوري إلى جانب المعارضة السورية وهم ينشطون في عملياتهم بين لبنان وسوريا.

وأشار المصدر لوكالة " الأناضول" إلى أن بعض الموقوفين اعترفوا بأنهم استهدفوا موكبا امنيا لحزب الله من ضمن عمليات انتقامية ضد حزب الله للرد على قتال عناصره إلى جانب النظام السوري.

وأوضح أن بعض هؤلاء جرى استجوابهم في التفجير الذي استهدف منطقة بئر العبد في الضاحية الجنوبية مطلع الصيف الماضي وأدّى لسقوط عدد من الجرحى. وأضاف أن قاضي التحقيق طلب توقيف أحدهم وهو لبناني بعد أن اشتبه بعلاقته بهذا التفجير.

وقد أدّى تفجير بئر العبد إلى جرح عدد من الأشخاص تلاه تفجير ثان في منطقة الرويس في الضاحية الجنوبية قتل فيه 30 شخصا وجرح المئات.

واستهدفت الضاحية الجنوبية، معقل حزب الله الأساسي، بتفجير ثالث الأسبوع الماضي عندما فجّر انتحاري نفسه بسيارة مفخخة في منطقة حارة حريك أدت إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة 70 آخرين.

المفوضية السامية للاجئين بالمغرب تحث على الاهتمام باللاجئين السوريين

حثت أورسيلا أبوبكر، ممثلة المفوضية السامية للاجئين بالمغرب، إلى الاهتمام أكثر باللاجئين السوريين بالمغرب.

وقد جاء ذلك في مداخلة لها في ندوة دولية نظمتها أحزاب الأغلبية بمجلس النواب تحت عنوان السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب، المغرب من بلد عبور إلى بلد إقامة بمقر البرلمان المغربي بالعاصمة الرباط.

وقالت أنه يجب التأكيد على أهمية مسألة اللاجئين السوريين في المغرب، وأدعو إلى اعتماد سياسة حكومية لهذه الفئة من اللاجئين.

وأضافت أن السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة وتسوية وضعية طالبي اللجوء، شكلت لها مفاجأة كبرى، مضيفة نحن مسرورون بهذه المبادرة وبالمعايير والتدابير التي جاءت بها.

وأشارت إلى أن هناك تغييرا حقيقيا وفعليا حصل للمهاجرين المقيمين بالمغرب، داعية إلى ضرورة اعتماد خطة متكاملة لإدماج اللاجئين في النسق الوطني المغربي من خلال توفير التعليم والصحة لهم، وإدماجهم في سوق العمل.

من جانبه، هنأ غييرت جوي، سفير الاتحاد الأوروبي بالرباط، المغرب بالسياسة الجديدة للهجرة، وقال إن الاتحاد مستعد للتعاون ولتقديم خدماته في مجال الهجرة.

وأضاف أن الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية التعاون مع المغرب سيواصل تنسيق العمليات التي تهم الهجرة في المغرب خلال الأشهر المقبلة.

وتابع أن المهاجرين المغاربة أغنوا الحياة الاقتصادية والاجتماعية بأوروبا، ومن شأن السياسة الجديدة للهجرة التي أعلن عنها المغرب أن تغني المغرب اقتصاديا واجتماعيا، شريطة استمرار هذا المسلسل.

وكان أنيس بيرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، قال في الندوة ذاتها، إن المغرب تمكن في نهاية شهر كانون أول/ديسمبر الماضي من تسوية وضعية أكثر من 530 من طالبي اللجوء بالمغرب، كما يوجد 3000 طلب قيد الدرس حاليا.

وتفيد الإحصاءات الرسمية أن المهاجرين غير الشرعيين في المغرب، تتراوح أعدادهم ما بين 25 ألف مهاجر و45 ألفا، بالنظر لعدم توفر السبل لإحصائهم بشكل دقيق، يفد أغلبهم من دول جنوب الصحراء إلى المغرب، إلا أنها تشير إلى انخفاض أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى الشواطئ الأوروبية بنسبة بلغت 65 % خلال الفترة الأخيرة.

وكان العاهل المغربي، محمد السادس، دعا في 10 أيلول/سبتمبر الماضي، خلال جلسة عمل حول موضوع الهجرة، إلى بلورة سياسة وطنية شمولية للهجرة تحترم الالتزامات الدولية للمغرب وتراعي حقوق المهاجرين، على ضوء تقرير قدمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المهاجرين بالمغرب في 9 سبتمبر/ أيلول الماضي.

كما أشار العاهل المغربي في كانون أول/ديسمبر الماضي على هذا التوجه في الرسالة التي وجهها للقمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن.

وكانت السلطات المغربية قد أطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية بالمغرب، تمتد من أول كانون ثان/يناير حتى31 كانون أول/ديسمبر 2014.

مجلس الشيوخ الأمريكي يطالب بقبول المزيد من المهاجرين السوريين

طالب أعضاء ديمقراطيون وجمهوريون في مجلس الشيوخ الأمريكي بإدخال مزيد من المهاجرين السوريين إلى البلاد بعد أن

اضطرتهم الحرب الأهلية الدائرة في سوريا منذ نحو ثلاث سنوات إلى ترك بيوتهم.

ولم تسمح الولايات المتحدة إلا بدخول 31 لاجئا سوريا من بين ما يقدر بنحو 2.3 مليون لاجئ سوري وذلك في السنة المالية التي انتهت في أكتوبر/تشرين الاول.

وخلال جلسة لمجلس الشيوخ الثلاثاء قبل نحو أسبوع من انعقاد مؤتمر للمانحين في الكويت ناقش مسؤولون أمريكيون وأعضاء المجلس الأزمة السورية والعبء الذي تتحمله دول مجاورة لسوريا مثل الأردن ولبنان في استضافة مئات الالاف من اللاجئين السوريين.

وقال السناتور ريتشارد دوربن رئيس لجنة مجلس الشيوخ الفرعية لحقوق الإنسان أنه على الولايات المتحدة التزام أخلاقي لتقديم المساعدة وأضاف هذه أسوأ أزمة إنسانية راهنة وأسوأ أزمة للاجئين منذ الابادة الجماعية في رواندا عام 1994 وربما منذ الحرب العالمية الثانية.

وحتى الآن تقدم 135 ألف سوري بطلب للجوء إلى الولايات المتحدة. لكن القيود الصارمة المفروضة على الهجرة والتي طبق الكثير منها لمنع الإرهابيين من دخول البلاد منعت معظم طالبي اللجوء من دخول الولايات المتحدة. وقدمت واشنطن 1.3 مليار دولار مساعدات إنسانية للاجئين السوريين.

وقالت آن ريتشارد مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشؤون السكان واللاجئين والهجرة شهدنا دولة تخسر نحو 35 عاما من التنمية. بشكل ما أنه انتحار سوريا.

وقال السناتور تيد كروس وهو أكبر عضو جمهوري في لجنة حقوق الإنسان أنه قلق بشكل خاص على اللاجئين المسيحيين وطالب بوضعهم في الاعتبار بينما تبحث واشنطن كيفية التعامل مع الطلب المتزايد على تأشيرات الدخول.

بريطانيا قبلت العام الماضي 1500 طالب لجوء من سوريا

أعلن نائب رئيس الوزراء البريطاني نك كليغ أن بلاده قبلت حوالي 1500 طالب لجوء من سوريا، بموجب ما اعتبره التزامات المملكة المتحدة الدولية في شأن قضية اللجوء.

وأفادت " هيئة الإذاعة البريطانية" بأن كليغ أبلغ مجلس العموم أن المملكة المتحدة قبلت المئات من طالبي اللجوء من سورية، لكن منظمة العفو الدولية انتقدت نائب رئيس الوزراء البريطاني على ما اعتبره خلطه بين طالبي اللجوء الذين قدموا إلى بريطانيا مع السوريين في مخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط.

وأضافت أن كريستيان بنيديكت، مدير حملة سورية في منظمة العفو الدولية، وصف رفض بريطانيا قبول أي لاجئ سوري في الوقت الراهن بـ"المخزي"، على رغم أنها تعتبر نفسها صديقة لسوريا.

ونسبت "بي بي سي" إلى بنيديكت قوله: "حين نتحدث عن اللاجئين السوريين، فإننا نتحدث عن بعض من أكثر الناس عرضة للخطر على كوكب الأرض الآن، وعن نساء تعرضن للعنف الجنسي، ومعوقين، وأشخاص معرضين للاضطهاد في مخيمات اللاجئين".

وأضاف بنيديكت أن منظمة العفو الدولية "ستتحدى ما أعلن عنه نائب رئيس الوزراء كليغ، لأن المسألة ليست عن اللجوء السياسي بل حول اللجوء الإنساني وهي قضية مختلفة تماماً، وستجدد دعوة حكومته إلى إعادة توطين اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً".

وكانت منظمة العفو الدولية اتهمت دول الاتحاد الأوروبي بخذلان اللاجئين السوريين، وقالت إن قادتها يجب أن يشعروا بالخجل من الأعداد القليلة التي أبدوا استعدادهم لإعادة توطينها منهم في بلادهم.

وأوضحت المنظمة أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عرضت فتح أبوابها فقط أمام حوالي 12 ألفاً من اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً، أي ما يعادل 0.5 في المئة فقط من أصل 2.3 مليون سوري فروا من بلادهم جراء الأزمة الدائرة فيها.

وأوردت تقارير صحافية الشهر الماضي أن الحكومة البريطانية قررت عدم الانضمام إلى 16 دولة، بما فيها الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، تعهدت بالسماح لأكثر من 10 آلاف لاجئ سوري فارين من القتال الدائر في بلادهم بدخول أراضيها.

إطلاق صحفيين سويديين كانا مخطوفين بسوريا

أفرج عن صحفي ومصور صحفي سويديين كانا قد خطفا في سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، بحسب ما أفاد الأربعاء السفير السويدي في سوريا ولبنان نيكلاس كيبون، ومسؤولون بالصليب الأحمر.

وقال السفير "تم الإفراج عن الصحفيين"، من دون أن يقدم تفاصيل إضافية. والصحفيان المفرج عنهما هما: المصور نيكلاس هامارستروم، والصحفي ماغنوس فالكيهيد.

وكانت منسقة التواصل في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيروت كلير كبلون قالت "تقلنا الأربعاء صحفيا سويديا كان مفقودا في سوريا من عرسال اللبنانية إلى مكتبنا في بيروت، حيث جرى تسليمه إلى السفير السويدي".

من جهة أخرى، أفاد مصدر دبلوماسي في بيروت بأن الصحفي السويدي الثاني الذي كان مفقودا، أفرج عنه السبت ونقل كذلك إلى لبنان.

وقال وزير الخارجية السويدي كارل بيلدت في تغريدة على حسابه الخاص على موقع "تويتر" للتواصل الاجتماعي إن " رؤية الصحفيين السويديين خارج سوريا تدفع إلى ارتياح كبير، لكن للأسف ثمة آخرين محتجزين بغير إرادتهم"، في إشارة إلى العديد من الصحفيين الأجانب الذين ما زالوا مفقودين فيها.

وأعلن إريك آشايم، وهو صحفي مقرب من الصحفيين المفرج عنها، أن الرجلين البالغ كل منهما 45 عاما "في صحة جيدة"، وذلك في تصريحات نقلتها وكالة "تي تي" السويدية.

وكانت وزارة الخارجية السويدية أعلنت في 25 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أن الصحفيين "خطفا بينما كانا في طريقهما للخروج من سوريا".

وبحسب مصدر دبلوماسي، قام الصحفيان بالتسلل إلى سوريا في نوفمبر/تشرين الثاني عبر بلدة عرسال ذات الغالبية السنية المتعاطفة مع المعارضة، وذلك بهدف إعداد تقرير صحفي في منطقة القلمون الإستراتيجية شمال دمشق والواقعة على الحدود مع لبنان.

وتعتبر منظمة " مراسلون بلا حدود" سوريا الغارقة في صراع دام منذ اندلاع الثورة منتصف مارس/آذار 2011، البلد الأخطر على الصحفيين في العالم.

أهالي اليرموك يموتون جوعا وقناصو النظام يفشلون عمليات الإنقاذ

تواصل الأوضاع المعيشية السيئة في مخيم اليرموك تفاقمها في ظل استمرار الحصار مع فشل الوصول إلى أي اتفاق أو هدنة بين النظام الأهالي.

وقال موقع " عكس السير" إن امرأة ورجلاً "سحر توفيق عميص ومحمد أحمد عبد الغني" هما أحدث ضحايا الجوع الذي فتك بسكان المخيم.

وفي استمرار لمسلسل الكذب، قالت وسائل إعلام مؤيدة إن "العصابات الإرهابية المسلحة أفشلت محاولة إخراج المرضى والمسنين وطلاب الجامعات من مخيم اليرموك".

وقالت مصادر ميدانية إن عملية لإخلاء 300 جريح من المخيم تم الاتفاق عليها، وعند البدء بها استهدف المسؤول عن العملية برصاص قناص النظام، ما أدى إلى عودة الجرحى إلى داخل المخيم، بانتظار التطورات التي قد تحدث.

وكان وزير الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطيني محمود الهباش، أعلن عن إطلاق حملة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بسوريا بعنوان " أغيثوهم"، علماً أن الحصار المفروض على المخيم بدأ قبل 179 يوماً بشكل كلي و385 يوماً بشكل جزئي.

وقالت صحيفة "القدس العربي" في عدد سابق لها أن " تجويع مخيم اليرموك فضيحة تاريخية"، وأوضحت الصحيفة أن " هذا أول مخيم فلسطيني يقوم على حصاره وتجويعه أشخاص وفصائل محسوبة على الفلسطينيين أنفسهم، ونعني، بشكل رئيسي، تنظيم الجبهة الشعبية القيادة العامة".

وأضافت "بدأت مأساة مخيم اليرموك يوم 16 كانون الأول 2012 حين دخلت كتائب معارضة للنظام السوري إلى المخيم وطردت ما يسمى اللجان الشعبية وعناصر القيادة العامة التي استنجدت بجيش النظام المقاوم فقام بقصف المخيم بالطيران وسقط أكثر من مائتين من أهاليه قتلى".

جاهة أردنية كبيرة تنهي خلافاً عشائرياً سورياً في مخيم الزعتري

قال الناطق الإعلامي في مخيم الزعتري للاجئين السوريين إن عدداً من شيوخ ووجهاء عشائر سوريا داخل المخيم تمكنوا الاثنين الماضي من إنها خلاف نشب بين عشيرتي "إنخل" من درعا وعرب "اللجاة" من الغوطة، داخل المخيم.

وأكد الناطق الإعلامي غازي السرحان قيام "جاهة" كبيرة مؤلفة من 500 شخص بالتوجه إلى " عرب اللجاة" سعياً لمصالحتها مع "إنخل"، إثر حدوث مشاجرة عشائرية كبرى بين أفراد العشيرتين، استخدمت فيها الحجارة والعصي، وأدت إلى إصابة عدد من

الأشخاص، بحسب ما أوردت مواقع إخبارية أردنية.

وتم إقرار صك صلح عشائري بين المتخاصمين، حيث أبدى الطرفان تسامحا "إكراماً لله ثم لجلالة الملك عبد الله الثاني وللأردن والأردنيين وللجاهة الكريمة". كما حضر صك الصلح العشائري بين الطرفين مدير مخيم الزعتري العقيد زاهر أبو شهاب.

كما سبق للأمن العام الأردني أن تدخل لفض المشاجرة بين العشيرتين وألقى القبض على عدد من المشاركين فيها.

الدعوة الدولية لـ"جنيف2": إطار زمني سريع وضبط النفس في الاتصالات الخارجية

لن يستطيع وفدا النظام برئاسة وليد المعلم والمعارضة برئاسة أحمد الجربا خلال المفاوضات في جنيف في 24 الشهر الجاري، من التحدث مباشرة إلى بعضهما البعض، بل إن كل طرف سيخاطب الآخر عبر المبعوث الدولي العربي الأخضر الإبراهيمي.

هذا ما تكشفه قواعد المؤتمر التي ألحقها الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون في رسائل الدعوة إلى وفدي الحكومة والمعارضة، بحسب الوثائق التي حصلت على نصها الحياة أمس.

وكان بان وجّه في السادس من الشهر الجاري، رسائل دعوة إلى ثلاث منظمات دولية و30 دولة تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والدول المجاورة لسورية عدا إسرائيل ودولا إقليمية أساسية مثل السعودية ومصر، مقابل عدم دعوة إيران.

على ان يقرر لقاء وزيري الخارجية الأمريكي جون كيري والروسي سيرغي لافروف في باريس يوم الاثنين المقبل مشاركة إيران وطبيعة ذلك.

كما وجّه بان في السادس من الشهر الجاري رسالتي دعوة، واحدة إلى رئيس وفد الحكومة والثانية إلى الجربا باعتباره رئيساً لوفد المعارضة ورئيسا للائتلاف. وتضمنت الرسائل ثلاثة ملاحق: بيان جنيف الاول في حزيران/يونيو 2012، مقاطع من قرارات لمجلس الامن حول دور المرأة، وقواعد المفاوضات بين الجانبين السوريين.

وتؤكد رسالتا الدعوة إلى الاطراف الدولية والطرفين السوريين على ان هدف المؤتمر الدولي تنفيذ كامل لبيان جنيف الاول على ان تكون العملية بـ قيادة سورية لتشكيل هيئة حكم انتقالية وفق مبدأ القبول المتبادل بحيث تقوم هذه الهيئة على السيطرة على اجهزة الامن والجيش مع الحفاظ على مؤسسات الدولية وعملها.

لكن الدعوتين تختلفان في بعض التفاصيل. اذ يدعو بان الاطراف الدولية إلى دعم الفريقين السوريين مع احتمال ان نطلب منكم مساعدة اضافية خلال المفاوضات بين الاطراف السورية، في وقت حضّ الامين العام الطرفين السوريين على مفاوضات بناءة للوصول إلى اتفاق شامل. وعلى عكس مطالب المعارضة، فان رسالتي الدعوة لم تتحدثا عن اطار زمني محدد، لكن بان شدد على ضرورة الوصول إلى اتفاق في اطار زمني سريع.

وكان لافتاً ان بان شدد في رسالته إلى الجانبين السوريين على وجوب ان تكون المفاوضات وثيقة الصلة وجوهرية ومركّزة على القضايا المحددة على جدول الأعمال مع اقتراح عدم القيام بـ تصرفات استفزازية أو انسحابات لان الشكاوى من الطرفين ستتم معالجتها من خلال آلية تقدمها الرئاسة ما يتطلب ممارسة ضبط النفس في الاتصالات الخارجية طوال عملية المفاوضات.

نص رسالة بان إلى كل من الطرفيْن السورييْن:

في ضوء المعاناة الإنسانية الفظيعة والدمار الواسع الانتشار في سوريا، بما في ذلك الوضع الخطير والمستمر في التدهور لحقوق الإنسان، والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وخطر تعمّق النزاع وعدم الاستقرار الإقليمي، فإن من الحتمي التوصل إلى تسوية سلمية في شكل ملح جداً.

إن الطريق للوصول إلى مثل هذا التسوية تم تحديدها في بيان جنيف بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012 (الملحق الرقم 1)، والذي تم تبنيه بالإجماع بقرار مجلس الأمن الرقم 2118 في 27 أيلول/سبتمبر 2013. دعا مجلس الأمن إلى عقد مؤتمر، في أقرب فرصة ممكنة، لتطبيق بيان جنيف. ومنذ مبادرة وزير الشؤون الخارجية في روسيا الفيديرالية سيرغي لافروف، ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون كيري، في 7 أيار/مايو 2013، جرت مشاورات تمهيدية مكثفة.

بناء على ذلك، إنني الآن أعقد مؤتمر جنيف حول سوريا، وإنه لمن دواعي سروري أن أدعو وفداً يمثّل المعارضة السورية للمشاركة في المؤتمر.

إن المؤتمر يهدف إلى مساعدة الأطراف السورية في إنهاء العنف وتحقيق اتفاق شامل على تسوية سياسية، وتطبيق بيان جنيف في شكل كامل، وفي الوقت نفسه المحافظة على سيادة، استقلال، وحدة وسلامة أراضي سوريا.

إن البيان (بيان جنيف) يتضمن مبادئ وإرشادات في شأن عملية انتقالية يقودها السوريون. هذه (المبادئ والإرشادات) تُحدد

عدداً من الخطوات الأساسية، بدءاً باتفاق على هيئة حكم انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، تتشكّل باتفاق متبادل. وكما يقول بيان جنيف، الخدمات العامة يجب أن تتم المحافظة عليها أو استعادتها. وهذه تشمل القوات العسكرية والأمنية وأجهزة الاستخبارات. إن كل المؤسسات الحكومية ومكاتب الدولة يجب أن تؤدي عملها وفق المعايير المهنية وحقوق الإنسان، وأن تعمل في ظل قيادة توحي بالثقة لدى الناس، وتحت سيطرة هيئة الحكم الانتقالية.

إن مؤتمر جنيف حول سوريا سينعقد برئاستي، أولاً في شكل مؤتمر دولي على مستوى رفيع لمدة يوم واحد من مونترو، سويسرا، يوم 22 كانون الثاني/يناير 2014، بدءاً من التاسعة صباحاً. إن المشاركين الدوليين سيحضرون للتعبير عن دعمهم الجاد لمفاوضات بناءة بين الأطراف السوريين في جنيف. المفاوضات بين الطرفين السوريين، والتي سيسهلها الممثل الخاص المشترك من أجل سورية، السيد الأخضر الإبراهيمي، ستعقد بعد ذلك مباشرة في جنيف في 24 كانون الثاني 2014. إن عقد لقاءات تالية وإرجاءها يمكن أن يحصل وفق خطة عمل يتم الاتفاق عليها. واللقاء الدولي العالي المستوى يمكن أن تستأنف مناقشاته بحسب ما هو مطلوب.

دعا مجلس الامن الأطراف السورية إلى المشاركة الجادة والبناءة في مؤتمر جنيف من أجل سورية، وشدد على أنهم يجب أن يتمتعوا بتمثيل عريض ويلتزموا تطبيق بيان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة. واتساقاً مع بيان جنيف وأيضاً مع قرار مجلس الأمن الرقم 1325 (2000) وقرارات أخرى ذات صلة (الملحق الرقم 2)، فإن من الضروري أن تشارك المرأة في شكل كامل وفعّال في الوفود.

إنني أتطلع إلى تأكيد مشاركة وفدكم، ولائحة أسماء أعضاء الوفد والمستشارين، في أقرب فرصة ممكنة.

إن تأكيد المشاركة سيتم اعتبارها التزاماً بأهداف المؤتمر المحددة أعلاه، بناء على بيان جنيف، وخصوصاً المبادئ والإرشادات الواردة فيه في ما يتعلق بعملية انتقالية يقودها السوريون.

ستجدون مرفقاً قواعد عامة في شأن المؤتمر (الملحق الرقم 3). كما سيتم توفير مدونة معلومات تقنية من خلال مكتب الممثل الخاص المشترك في الوقت المناسب.

إن الممثل الخاص المشترك من أجل سوريا وفريقه سيجرون نيابة عني مزيداً من المشاورات معكم في خصوص مشاركتكم في المؤتمر.

لقد احتدم النزاع في سوريا لوقت طويل جداً، وفرض تضحيات جساماً على شعب سورية. إن الحكومة وكل الأطراف يجب أن يتيحوا في شكل عاجل وكامل (ممرات) للوصول إلى كل المناطق المتأثرة بالنزاع. العنف يجب أن يتوقف على وجه السرعة. كل الهجمات ضد المدنيين يجب أن تتوقف. وكل الأطراف يجب أن تعمل من أجل إنهاء كل الأعمال الإرهابية. إن مؤتمر جنيف يوفّر وسيلة فريدة من أجل هذه الغايات. إنني أشدد على جميع من يعنيهم الأمر الحاجة من أجل التصرف في شكل مسؤول وبمرونة، كي يمكن استعادة السلام وتطبيق العملية الانتقالية المتوقعة في بيان جنيف في شكل يحقق تطلعات الشعب السوري في شكل كامل. تفضلوا بقبول فائق الاحترام. بان كي مون.

نص الدعوة إلى الضيوف

بناء على ذلك، إنني الآن أعقد مؤتمر جنيف حول سوريا، وإنه لمن دواعي سروري أن أدعوكم لحضور الاجتماع الدولي رفيع المستوى الذي سيطلق المؤتمر.

إن مؤتمر جنيف من أجل سوريا سيعقد برئاستي، أولاً في شكل مؤتمر دولي على مستوى رفيع لمدة يوم واحد من مونترو، سويسرا، يوم 22 كانون الثاني/يناير 2014، بدءاً من التاسعة صباحاً. المفاوضات بين الطرفين السوريين، والتي سيسهلها الممثل الخاص المشترك من أجل سوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، ستعقد بعد ذلك مباشرة في جنيف في 24 كانون الثاني/يناير 2014. إن عقد لقاءات تالية وإرجاءها يمكن أن يحصل وفق خطة عمل يتم الاتفاق عليها. واللقاء الدولي العالي المستوى يمكن أن يستأنف مناقشاته بحسب ما هو مطلوب.

إنني على ثقة أن المشاركين الدوليين، الذين سيجتمعون في مونترو سيقدمون دعماً ذا مغزى لمفاوضات بناءة بين الأطراف السورية في جنيف. انني على ثقة، ان كل الحاضرين سيقومون بأقصى جهدهم لتشجيع الأطراف السورية للوصول إلى اتفاق شامل ينفذ في شكل كامل بيان جنيف في إطار زمني سريع. إضافة إلى مشاركتكم في الاجتماع رفيع المستوى، من الضروري ان نطلب منكم مساعدة إضافية خلال المفاوضات بين الأطراف السورية.

لدى دعوتي الطرفين السوريين، ذكّرتهما ان مجلس الامن حضّهما على المشاركة الجادة والبناءة في مؤتمر جنيف من أجل سوريا، وشدّد على أنهم يجب أن يتمتعوا بتمثيل عريض ويلتزموا تطبيق بيان جنيف وتحقيق الاستقرار والمصالحة. واتساقاً مع بيان جنيف وأيضاً مع قرار مجلس الأمن الرقم 1325 (2000) وقرارات أخرى ذات صلة (الملحق الرقم 2)، فإن من الضروري أن تشارك المرأة

في شكل كامل وفعّال في الوفود. تفضلوا بقبول فائق الاحترام. بان كي مون.

الملحق الاول البيان الختامي لمجموعة العمل حول سوريا في 30 حزيران/يونيو 2012

يتضمن الملحق الاول النص الكامل لبيان جنيف1. وهنا أهم نقاطه:

3 – يلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكّثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سورية تفضي إلى عملية انتقالية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكنه من أن يحدد مستقبله بصورة مستقلة وديموقراطية.

4 – تحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 للعام 2012 و2043 للعام 2012، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله، (ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري،(ج) اتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدم دعماً لجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون بأن ذلك يمكن أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله.

– يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن 2042 للعام 2012 و2043 للعام 2012 تنفيذاً كاملاً. وتحقيقاً لهذه الغاية:

أ– يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسّلح بكافة أشكاله وبتنفيذ خطة النقاط الست فوراً من دون انتظار إجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا بهدف المضي قدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة.

ب – يجب أن يُعزَّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات صدقية وبادية للعيان تتخذها الحكومة السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

* تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه.

* كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحافيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية.

* احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

ج – يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا.

د – يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

– اتفق أعضاء فريق العمل على المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية، على النحو الوارد أدناه:

أي تسوية سياسية يجب أن تقدِّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقاليّة:

أ – تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛

(ب) تُحدِّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛

(ج) يمكن أن تنفَّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛

(د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذات مصداقية.

خطوات واضحة في العملية الانتقالية:

لن ينتهي النزاع في سوريا حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثمّ، فمن الجوهري أن تتضمن أي تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتّبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأي عملية انتقالية ما يلي:

أ – إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أساس الموافقة المتبادلة.

ب – الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب إلا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضا أن تكون مجدية، أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية.

ج – على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية، وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام.

د – بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجراؤها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة.

هـ – من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

السلامة والاستقرار والهدوء

ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

أ – توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛

ب – اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين.

ج – استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعيّن على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية.

د– الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع.

هـ– خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية – إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعيّن عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

أ – أن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها يجب أن تحترم.

ب – أن النزاع يجب أن يُحل بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية.

ج – أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف.

د – أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك.

هـ – والمجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف.

الملحق الثاني مقتطفات من قرارات مجلس الأمن في خصوص مشاركة المرأة في عمليات السلام: قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1325 (2000):

1– يحض الدول الأعضاء على ضمان مزيد من التمثيل للمرأة في كل مستويات صنع القرار في المؤسسات الوطنية، الإقليمية والدولية، وفي آليات منع وإدارة وتسوية النزاعات.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1820 (2008):

12– يحض الأمين العام ومبعوثه الخاص على دعوة المرأة للمشاركة في المناقشات ذات الصلة بمنع النزاعات وتسويتها، والمحافظة على السلام والأمن، وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات، وتشجيع كل الأطراف المشاركين في مثل هذه المناقشات على تسهيل المشاركة المتساوية والكاملة للنساء في مراحل صنع القرار.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1888 (2009):

16– يحض الأمين العام، الدول الأعضاء وقادة المنظمات الإقليمية على اتخاذ إجراءات من أجل زيادة تمثيل المرأة في عمليات الوساطات وعمليات أخذ القرارات بما يخص حل النزاعات وبناء السلام.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 1889 (2000):

1– يحض الدول الأعضاء، المنظمات الدولية والإقليمية على أخذ خطوات إضافية لتحسين مشاركة المرأة في كل عمليات السلام، خصوصاً في حل النزاعات، والتخطيط لمراحل ما بعد النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك تحسين مشاركتهن في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي منذ المراحل الأولى لعمليات التعافي، من خلال جملة أمور (تضمن) ترقية قيادة المرأة وقدرتها على المشاركة في إدارة المساعدات والتخطيط، ودعم المنظمات النسوية، والتصدي للمواقف الاجتماعية السلبية في خصوص قدرة المرأة على المشاركة في شكل متساو مع الرجل.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 283 / 65 (2011):

4– يشجع الدول الأعضاء، في هذا المجال، على تعزيز المشاركة المتساوية، الكاملة والفعالة للمرأة في كل مستويات التسوية السلمية للنزاعات، وحل النزاعات وتسويتها، وبالخصوص على مستوى صنع القرار.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم 2106 (2013):

12- يكرر أهمية التصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة متى ما كان ذلك ذا صلة، وجهود الوساطات، ووقف إطلاق النار واتفاقات السلام. ويطلب القرار من الأمين العام، الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، متى ما كان ذلك مناسباً، ضمان أن يثير الوسطاء والمبعوثون قضايا العنف الجنسي، في الحالات التي يُستخدم فيها هذا العنف كطريقة أو كتكتيك من تكتيكات الحروب، أو عندما يكون جزءاً من ظاهرة منتشرة ومنهجية في الهجمات على المواطنين المدنيين، مع النساء ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسوية وضحايا العنف الجنسي، وأن يعملوا على ضمان أن مكامن القلق هذه يتم تظهيرها عبر نصوص محددة في اتفاقات السلام، بما في ذلك تلك الخاصة بالترتيبات الأمنية وآليات العدالة الانتقالية. ويحض القرار على تضمين العنف الجنسي في تعريف التصرفات الممنوعة في إطار وقف إطلاق النار وفي أحكام مراقبة وقف النار. ويشدد على الحاجة إلى استثناء جرائم العنف الجنسي من أي أحكام بالعفو في إطار عمليات تسوية النزاعات.

الملحق الثالث قواعد المؤتمر:

1- إن بيان جنيف، وتحديداً المبادئ والإرشادات، من أجل عملية انتقالية بقيادة سورية، هو مُلزم سياسياً وقاعدة انعقاد المؤتمر والذي ستسعى الأطراف السورية من أجل تطبيقه في شكل كامل.

2 - سيكون هناك احترام كامل للرئاسة "رئاسة المؤتمر" والإجراءات المقترحة في شأن إدارة المؤتمر وبموافقة الأطراف عليها.

3 - المفاوضات ستتوسط فيها الرئاسة، وستتوجه الأطراف في مخاطبة الطرف الآخر من خلال الرئاسة. هذا الأمر لا يُعتبر عائقاً أمام حوار مباشر بين الأطراف كجزء من عملية المفاوضات، إذا ما تم ذلك باتفاق بينهم.

4 - التدخلات خلال المفاوضات ستكون وثيقة الصلة، وجوهرية، ومركّزة على القضايا المحددة على جدول الأعمال.

5 - لن يكون هناك تصرفات استفزازية أو انسحابات. المظالم المشكو منها سيتم معالجتها من خلال آلية تقدمها الرئاسة.

6 - سيمارس الأطراف ضبط النفس في اتصالاتهم الخارجية طوال عملية المفاوضات.

7 - الرئاسة فقط مسموح لها بالكلام رسمياً إلى الإعلام باسم المؤتمر.

8 - وثائق المؤتمر تتمتع بالسرية الكاملة.

أسعار العملات مقابل الليرة السورية

غرام الذهب عيار 21: 5150 ليرة سورية

الدولار: شراء 144 مبيع 145 ليرة سورية

اليورو: شراء 193 مبيع 196 ليرة سورية

الليرة التركية: شراء 64 مبيع 66 ليرة سورية

درهم إماراتي: شراء 38 مبيع 39 ليرة سورية

جنيه مصري: شراء 20 مبيع 21 ليرة سورية

الريال السعودي: شراء 37 مبيع 38 ليرة سورية

ليتر البنزين 250 ليرة سورية

ليتر المازوت 150 ليرة سورية

اسطوانة الغاز 3000 ليرة سورية

الخبز 100 ليرة سورية.

==========

صحيفة يومية يصدرها تيار التغيير الوطني في سوريا

العدد 311 الخميس 2014/1/9